

دلائل الإعجاز

عطف المفرد وكانت وجه الحاجة إلى الواو ظاهراً والإشراك بها في الحُكْم موجوداً . فإذا قلتَ : مررتُ برجلٍ خُلِّقَهُ حَسَنٌ وخُلِّقَهُ قَبِيحٌ . كنتَ قد أشركتَ الجملةَ الثانيةَ في حُكْمِ الأُولَى وذلك الحكمُ كونُها في موضعِ جرٍّ بأَنَّها صفةٌ للنكرة . ونظائرُ ذلك تَكَثُرُ والأمرُ فيها يَسْهُلُ .

والذي يشكُلُ أمره هو الضربُ الثاني وذلك أن تَعطِفَ على الجملةِ العارِيةِ الموضعِ من الإعرابِ جملةً أخرى كقولك : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ والعِلمُ حسنٌ والجهلُ قبيحٌ . لا سبيلَ لنا إلى أن ندَّعيَ أن الواوَ أشركتَ الثانيةَ في إعرابٍ قد وجَبَ للأُولَى بوجهٍ من الوجوه . وإذا كان كذلك فينبغي أن تعلمَ المطلوبَ مِن هذا العطفِ والمغزى منه . ولمَ لَمْ يَسْتَوِ الحالُ بينَ أن تعطِفَ ويَدِينَ أن تَدَعِ العطفَ فتقولَ : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ بعد أن لا يكونَ هنا أمرٌ معقولٌ يُوْتَى بالعاطفِ لِشُرْكَ بينِ الأُولَى والثانيةِ فيه .

واعلمَ أنه إنما يَعرِضُ الإشكالُ في الواوِ دونَ غيرها مِن حروفِ العطفِ وذاك لأن تلكَ تَفيدُ مع الإشراكِ معانِي مثلَ أنَّ الفاءَ توجبُ الترتيبَ مِن غيرِ تراخٍ وثُمَّ توجبُ مَع تراخٍ و " أو " تردُّدُ الفعلِ بينَ شيئينِ وتجعلُهُ لَأَحَدِهِمَا لا يَعيُنُهُ فَإِذَا عطفتَ بواحدٍ منها الجملةَ على الجملةِ ظهرتِ الفائدةُ . فإذا قلتَ : أعطاني فشكرتُ ظهرَ بالفاءِ أنَّ الشكرَ كان مُعقِّباً على العطاءِ ومسبِّباً عنه . وإذا قلتَ : خرجتُ ثم خرجَ زيدٌ . أفادتْ ثم أن خروجَه كان بَعْدَ خروجِكَ وأن مَهْلَةَ وقعتْ بينهما . وإذا قلتَ : يعطيكَ أو يكسوكَ . دلَّلتْ أو على أنه يفعلُ واحداً منهما لا يَعيُنُهُ . وليس للواوِ معنَى سوى الإشراكِ في الحكمِ الذي يَقتَضِيهِ الإعرابُ الذي أتبعتهُ فيه الثانيَ الأولَ . فإذا قلتَ جاءني زيدٌ وعمروٌ . لم تُفِدْ بالواوِ شيئاً أكثرَ من إشراكِ عمروٍ في المجيءِ الذي أثبتَّه لزيدٍ والجمعِ بينَهُ وبينَهُ ولا يَتَّصِرُ إشراكُ بينَ شيئينِ حتَّى يكونَ هناك معنَى يقعُ ذلكُ الإشراكُ فيه . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ولم يكن مَعَنَا في قولنا : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ معنَى تزعمُ أن الواوِ أشركتْ بينَ هاتينِ الجُمْلَتَيْنِ فيه ثَبِتَ إشكالُ المسألةِ .

ثم إن الذي يوجبُهُ النظرُ والتأملُ أنَّ يقالَ في ذلك : إنَّنا إذا قلنا : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قاعدٌ . فإننا لا نرى هاهُنَا حكماً نزعاً أنَّ الواوِ جاءتْ للجمعِ بينِ الجملتينِ فيه فإننا نرى أمراً آخرَ نحصلُ معه على معنى الجمعِ وذلكَ أنَّنا لا نقولُ :

زید قائم و عمر و قاعد